ورداً على سؤال: «هل أنت راضٍ، اليوم، عن النشاط النقابي للنقابة العمالية التي تنتسب اليها؟» أجاب ٢٨,٦ بالمئة من العاملين الأعضاء في نقابات بأنهم «غير راضين»، و٢٥ بالمئة «راضون قليلاً»، و٤٦,٤ بالمئة فقط أجابوا بأنهم «راضون».

ممّا تقدّم يتضح ان نسبة قليلة فقط من عاملي المصانع المحلّية في الضفة الفلسطينية ينتسبون الى نقابات عمّالية (حوالى ١٥ بالمئة). ولا يعتقد بأن النسبة أكبر لدى العاملين في القطاعات الاخرى (مثل الزراعة والبناء). أمّا الفائدة التي يحصل عليها المنتسبون الى نقابات عمالية، فهي محدودة جداً؛ اذ لم تسهم هذه النقابات في رفع اجور العاملين وتحسين ظروف عملهم. لذلك، فان حوالى نصف الاعضاء في النقابات هم غير راضين، أو راضون قليلاً، عن عمل نقاباتهم. ويبدو ان انتظام النقابات في أطر سياسية متصارعة وتقديم مصالحها الفئوية الضيّقة على القضايا النقابية العامة قد ساهم في تعميق الهوّة بين العمّال والنقابات العمالية.

الخلاصة

تناولنا في هذا البحث، أوضاع العاملين في المصانع المحلّية في الضفة الفلسطينية المحتلة. لقد أوضحت نتائج البحث، بما في ذلك الاحصائيات الاسرائيلية المتعلّقة بالاجور، ان اجور هؤلاء العاملين متدنّية جداً، وتدنّت أكثر في عهد الانتفاضة. فالاجور بالعملة الاسرائيلية (الشيكل) بقيت ثابتة بين العامين ١٩٨٧ و١٩٩٠، على الرغم من الانخفاض الكبير في قيمة هذه العملة (بحوالى ٦٢ بالمئة). ومن المهم ان نؤكد ان متوسط الاجر الشهري للعاملين في اقتصاد الضفة يساوي فقط حوالى ثلثي متوسط الاجر الشهري للعاملين من الضفة في الاقتصاد الاسرائيلي، علماً بأن متوسط أجر العاملين من الضفة في اسرائيل يساوي فقط حوالى ثلث متوسط الاجر الذي يحصل عليه العاملون الاسرائيليون. وهكذا، فان الاستغلال الذي يعاني منه العاملون في المصانع المحلّية، وفي الاقتصاد «الوطني» بشكل عام، لا يقل عن، اذا لم يزد على، الاستغلال الذي يعاني منه العمّال الفلسطينيون في الاقتصاد الاسرائيلي.

وبالنسبة الى ظروف العمل، أوضحت نتائج البحث ان أغلب العاملين في المصانع المحلية يحصلون على عدد من الحقوق الاجتماعية، وهي اجازة سنوية مدفوعة واجازة مرضية مدفوعة وتأمين ضد اصابات العمل وتعويضات عند الفصل من العمل. من ناحية أخرى، يفتقر هؤلاء العاملون، أو أغلبهم، الى نظام تقاعد وتأمين صحي واجازة ولادة (بالنسبة الى النساء). ومن الجدير ذكره ان أغلب العاملين من الضفة والقطاع في اسرائيل، وبشكل خاص أغلب العاملين غير المنظّمين، لا يحصلون على أي من هذه الحقوق. مع ذلك، فان المبالغ المالية التي يحصل عليها العاملون في المصانع المحلّية مقابل الحقوق الاجتماعية التي يوفّرها مكان العمل تبقى ضئيلة، بسبب ارتباط هذه الحقوق بأجورهم المتدنّية.

وعلى الرغم من تدنّي الاجور، وبشكل خاص خلال الانتفاضة، وتوفّر بعض الحقوق الاجتماعية وعدم توفّر البعض الآخر، فان العاملين في المصانع المحلّية يصفون علاقاتهم مع أرباب العمل بأنها «جيدة». وبسبب تحيّز العينة الى العمّال المقربين من المسؤولين الاداريين في المصانع واجراء المقابلات في المصانع ذاتها، كما أوضحنا ذلك في «اسلوب البحث»، فاننا ننظر الى هذه النتيجة بحذر وبدرجة معيّنة من الشك. مع ذلك، فان أغلب أفراد العينة ذكروا أنهم غير راضين أو «راضون قليلاً» عن ظروف عملهم. ويزيد عدم الرضى في العمل لدى العاملين الذين تقلّ دخولهم عن ٨٠٠ شيكل